



جمهورية مصر العربية

وزارة

الاسكان والمرافق والتنمية العمرانية

مكتب الوزير

الرقم المرسى ١١٥١٩

وحيث ان المادة ٨٧ سائلة الذكر ، قد حددت حالات اسقاط العضوية ، ومن بينها الفقرة " ج " وهي عدم المحافظة على سجلات الوحدة وأوراقها وأختامها أو تعمد إتلافها أو إساءة استعمالها أو إختفائها ، وحيث ان المخالفة المنسوبة إلى المذكور ، وهي استيلائه على دفاتر سجل الطلبات ، ولم يثبت من الأوراق ، عدم المحافظة على هذا السجل أو إساءة استعماله أو إتلافه ، حتى تتوافر في ذاته حائسة من حالات اسقاط العضوية ، المنصوص عليها في المادة ٨٧ سائلة بيان ، ومن ثم يكون القرار الصادر بالاسقاط ، لأركان المذكور المخالفة سابقة الذكر ، قد جاء على غير سد صحيح من حكم القانون .

وحيث انه بناء على ما تقدم ، يتبين عدم توافر أى من الحالات المنصوص عليها في المادة ٨٧ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٨١ بشأن الترخيص الاسكان ، في شأن المذكورين سالماً ، الأمر الذى يكون معه القرار الصادر بإسقاط العضوية عن الاثنين ، قد صدر على خلاف حكم القانون ، مما يبرر معه سعيه ، ولكن بشرط تازل السيد اللواء / أحمد محمد داود حجازى - رئيس مجلس إدارة الجمعية المذكورة - عن الالغوى رقم ٣١٩٩٦ لسنة ٦١ ق ، المقامه منه طعنا على هذا القرار ، أمام محكمة القضاء الإدارى بالكاظمة .

### - فني هذه الاسباب لى -

- جواز سحب القرار رقم ١٠ لسنة ١٩٩٨ الصادر من الهيئة العامة لتعاونيات البناء والاسكان باسقاط عضوية كل من السادة : - ١ - أحمد محمد داود حجازى
- ٢ - محمد جمال الدين نور - ٣ - جابر فهد أحمد عيسى - ٤ - محمد علي أحمد خليم
- ٥ - محمد محمود عبد الله ، لمخالفته للقانون ، وذلك على النحو المبين بالاسباب .
- وتفضلوا بقبول والفر الاحترام

المستشار القانونى للوزير

عصام الدين عبد العزيز

نائب رئيس مجلس الدولة

٢٠٠٨/٢/١١